

دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي في الوطن العربي (الواقع والمأمول)

Anatical study of the food security situation in the Arab world (reality and aims)

بن زازة منصورية¹

BENZAZA Mansouria¹,

¹ جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)، mansouria.benzaza@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2025/04/24 تاريخ القبول: 2025/07/27 تاريخ النشر: 2025/9/21

ملخص: يهدف البحث إلى دراسة وتحليل الأمن الغذائي في الوطن العربي من خلال التعرف على وضعية الأمن الغذائي في الدول العربية، بالإضافة إلى التطرق إلى المؤشرات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسات التي تعمل على احتواء مشكلة الأمن الغذائي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الوطن العربي يعاني من محدودية إنتاج الغذاء رغم توفر مختلف الموارد الطبيعية والبشرية والتقنية والمادية وتوفر التجارب الدولية ما يكفي لتحقيق الأمن الغذائي، ولهذا على الدول العربية أخذ التدابير والإجراءات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي.

كلمات مفتاحية: الغذاء، الأمن الغذائي، الوطن العربي.

تصنيفات JEL: Q18, Q19

abstract: This study focused on analyze food_security in the Arab world by clearfing the state of food_security in the Arab countries, also to addressing the natural, economic and social indicators and policies that work to solve the problem of food_security. The study concluded that the Arab world suffers from a lack of food production despite the availability of various natural, human, technical and material resources, and international experiences provide enough to achieve food security. That is why, the Arab countries should take the necessary measures to curb this phenomenon.

Keywords: food, food security, Arab world.

JEL Classification Code : Q19, Q18.

¹ بن زازة منصورية، mansouria.benzaza@univ-mosta.dz

يعتبر الأمن الغذائي أحد أهم التحديات التي يواجهها الوطن العربي، ويمثل أهم القضايا التي تشغل الباحثين والسياسيين والسلطات والمنظمات من أجل الوصول إلى الحلول الملائمة لمشكلة العجز الغذائي وعدم الاكتفاء الذاتي وتلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة في العالم العربي، فرغم الموارد الطبيعية التي تتمتع بها البلاد العربية، إلا أنها لا تزال تعاني من مشكلة الأمن الغذائي، حيث يعتبر توفير الغذاء وإنتاجه محليا في إطار سياسة زراعية واقتصادية من أهم أولويات الأمن القومي من خلال صياغة وتبني استراتيجية شاملة نحو تقليص مظاهر التبعية وتحقيق الأمن الغذائي، حيث أصبحت مشكلة العجز في تحقيق الأمن الغذائي وبقاء البلدان العربية رهينة للخارج تشكل مصدر قلق كبير للسلطات الحاكمة، وتعود أسباب ذلك إلى عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي، والتغيرات المناخية وندرة المياه، بالإضافة إلى التصحر والنزوح الريفي والتوسع الديمغرافي على حساب الأراضي الزراعية، وكذا النمو الديمغرافي وزيادة الطلب على الغذاء، كلها عوامل حققت عجزا غذائيا.

ويستمد البحث أهميته من خلال تسليط الضوء على أبعاد الأمن الغذائي وأهم محدّداته وأسبابه، وفحص وتحليل وضعية الأمن الغذائي في الوطن العربي من خلال مختلف المؤشرات التي أدلت بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصولا إلى اقتراح الحلول الملائمة من أجل تقليص التبعية وتحقيق الأمن الغذائي

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي؟

ومن أجل الإجابة على إشكالية هذه الدراسة تم صياغة الفرضية التالية:

- يمكن تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي من خلال تبني استراتيجية شاملة وسياسة زراعية ملائمة، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من أجل تقليص حجم العجز الغذائي.

أهداف البحث ومنهجيته: يهدف البحث إلى دراسة وتحليل وضعية الأمن الغذائي في الوطن العربي ومدى إمكانية احتواء هذه الظاهرة نظرا للمزايا الطبيعية التي يتمتع بها، بالإضافة إلى اقتراح سياسات ملائمة للتغلب عليها، ويقوم المنهج الذي نتبعه في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض معطيات الدراسة بالإضافة إلى عرض بعض الإحصائيات المتعلقة بأوضاع ومؤشرات الأمن الغذائي في البلدان العربية من خلال التطرق إلى الإطار النظري للأمن الغذائي ثم عرض أهم أسباب فشل تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم الوقوف على أوضاع الأمن الغذائي في

مختلف البلاد العربية من خلال عرض البيانات والإحصائيات التي جاءت بها المنظمة العربية للتغذية الزراعية، وفي الأخير التطرق إلى مدى إمكانية تحقيق الأمن الغذائي في البلدان العربية.

2.التأصيل النظري لموضوع الأمن الغذائي

1.2 تعريف الأمن الغذائي:

يهتم الأمن الغذائي بمعرفة مدى إمكانية المجتمع من توفير المواد الغذائية الرئيسية لأفراد المجتمع مع ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات (فوزية، 2011).

و يعرف على أنه توفير الغذاء المناسب لأفراد المجتمع بالكمية والنوعية والأسعار المناسبة وفي الوقت المناسب (حمدان، الأمن الغذائي: نظرية ونظام وتطبيق، 1999).

كما عرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) الأمن الغذائي على أنه " ذلك الوضع الذي يتاح فيه لجميع الناس في الأوقات كلها القدرة المادية، والاجتماعية والاقتصادية للحصول على كميات كافية من الطعام الأمن والمغذي وتحقق لهم حياة ناشطة وصحية" (جودة و كريمة، الأمن الغذائي العربي: ثنائية الغذاء والنفط، 2015).

2.2 أبعاد الأمن الغذائي:

يمكن تحديد أبعاد الأمن الغذائي من خلال توافر الغذاء، جودته واستدامته على النحو التالي:

1.2.2 توافر الغذاء: ويعني: " وجود الغذاء وإتاحته للأفراد بمختلف السبل سواء بالإنتاج المحلي، أو الاستيراد أو المساعدات الغذائية، وتوفر الغذاء يكون للفرد والأسرة على المستوى الوطني والدولي" (زيري، 2017). وتسعى الدول إلى توفير الغذاء عن طريق إتاحة الغذاء الكافي والمستمر لجميع أفراد المجتمع سواء كان إنتاجا محليا أو خارجيا (علاء، 2023).

2.2.2 جودة الغذاء: عرفت منظمة التقييس العالمية (ISO) جودة الغذاء على أنه "محصلة مجموعة من الخواص التي يمكن تحديد مدى قابلية المنتج للاستهلاك" (زيري، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، 2017)، أما منظمة FAO فعرفت جودة الغذاء على أنها "درجة تميز الغذاء بخصائصه ومميزاته الكافية لتلبية حاجة المستهلك ورغبته في ذلك الغذاء، على أن يحقق المواصفات القياسية للجودة التي تضعها هيئة متخصصة" (زيري، 2017).

3.2.2 الأمن الغذائي المستدام: ويعرف على أنه إمكانية الحصول على الغذاء الكافي والمغذي لجميع أفراد المجتمع وفي كل الأوقات يشمل ويوفر كل الامكانيات المادية والاقتصادية والاجتماعية الملزمة لاحتياجاتهم الغذائية كي يمارسوا حياة موفورة النشاط والصحة (زيري، 2017).

يستوجب الأمن الغذائي المستدام احترام المعايير التالية (آمال، 2023):

- غذاء صحي ومتوازن في تناول الجميع؛

- غذاء منتج وفقا لنماذج زراعية محافظة على البيئة، المناخ، التربة، المياه والتنوع البيولوجي والحيواني؛
- غذاء مقتصد في استهلاك الطاقة، وبنفايات وغازات و احتباس حراري أقل، ودورة إنتاجه قصيرة.
- مساهمة جميع الأطراف ذات العلاقة من حكومة، فلاحين، مستهلكين، مؤسسات منتجة للأسمدة والبذور والآلات، المؤسسات الصحية، في تحديد السياسة الغذائية والزراعية الملائمة.

3-2 أسباب عدم تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي

يعتبر العجز الغذائي من المشاكل التي تعاني منها معظم دول العالم العربي، وهذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها:

- فشل السياسات الزراعية المتبناة، حيث لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من تبني سياسة زراعية كفيلة بحل أزمة العجز الغذائي، وعدم الاهتمام بالقطاع الزراعي والاعتماد على الموارد النفطية، بالإضافة إلى مشكلة التشتت والتجزئة للمساحات الزراعية الواسعة، وذلك بسبب حقوق التملك وتقسيم التراكات التي تنتشر خاصة في البلدان العربية والتي تؤدي إلى حرمان القطاع الزراعي من مزايا التجميع الزراعي والإنتاج الكبير (عاشوري، 2024).
- المناخ وأثاره السلبية على القطاعات الرئيسية وعلى الأمن الغذائي، فالنقص في الموارد المائية والجفاف الشديد أدى انعدام الأمن الغذائي (دوفي، 2021)؛
- التصحر وزحف الرمال والذي يعتبر من أكبر العوامل المعيقة للأنشطة الزراعية في الوطن العربي، بالإضافة إلى النزوح الريفي للسكان والذي يؤدي إلى إهمال الأراضي الزراعية وهو نتيجة لضعف الإمكانيات وعدم توفر المتطلبات الأساسية لعيش الإنسان، وكذلك التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية الصالحة أو التي يمكن استصلاحها، كما يمكن ان يقضي على الثروة الغابية (العلي، 2025).

ويتوقف مستوى الأمن الغذائي على عوامل داخلية التي ترتبط مباشرة بظروف الدولة تتمثل في حجم السكان ومستوى احتياجاتهم، الإمكانيات الداخلية للإنتاج الغذائي، الدخل الحقيقي في المجتمع وطريقة توزيعه على الأفراد، بالإضافة إلى عوامل خارجية ترتبط بالظروف المحيطة باقتصاد الدولة، وتتمثل في موارد النقد الأجنبي التي يمكن جلبها عن طريق الصادرات، مدى توافر الغذاء في السوق العالمية ودرجة استقرار الأسعار، ومدى توفر معونات الغذاء والتسهيلات الممنوحة من طرف الهيئات الدولية (مراد، 2010).

3 أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي

1.3 مؤشرات الأمن الغذائي في البلاد العربية:

1.1.3 الموارد الطبيعية: وتشمل خصوصاً في الأراضي الزراعية والموارد المائية.

- الأراضي الزراعية: بلغت المساحة الخاصة بالزراعة عام 2020 حوالي 72.85 مليون هكتار حيث تمثل 5.4٪ من المساحة الإجمالية للبلدان العربية، ويرجع اختلاف المساحة المزروعة في بلدان الوطن العربي باختلاف الموارد الطبيعية الموجودة، وكذلك مدى توجه المستثمرين نحو القطاع الزراعي، بالإضافة إلى التسهيلات والامتيازات الممنوحة من طرف السلطات من أجل الاهتمام بهذا القطاع وتحقيق الوفرة من المنتجات الزراعية. (الزراعة، 2020).

- المياه: يعتبر توفير الغذاء للشعوب من أهم الأولويات التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها، ويشكل القطاع الزراعي مصدر هام و أساسي لتوفير المواد الأساسية الغذائية، وتشير الاحصائيات إلى أن القطاع الفلاحي يستهلك ما يعادل 84٪ من الموارد المائية المستهلكة في البلدان العربية. تتوفر المياه في الوطن العربي من مصادر متنوعة كالأمطار والمياه الباطنية ومياه البحر والمحيطات والمياه السطحية (الزراعة، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020). ورغم توفر وتنوع مصادر المياه إلا أن هدر المياه وعدم الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المائية، وعدم استخدام الوسائل الحديثة والتكنولوجيا للري، أدى إلى ضعف الإنتاجية الزراعية وعدم كفايتها في مختلف البلاد العربية، بالإضافة إلى تغير المناخ، والتصحر، وقلة سقوط الأمطار كلها عوامل أدت إلى ندرة المياه وصعوبة الحصول عليها، وارتفاع تكلفتها لأن الماء يعتبر المصدر الأساسي والرئيسي لجميع الكائنات الحية، وعليه ينبغي إعادة النظر في السياسة المتبعة والاستراتيجية المتبناة من طرف الجهات الوصية بخصوص الموارد المائية، والحرص على توفير المياه باستخدام الأساليب الحديثة للري وتصفية المياه وتطهيرها، وكذلك وضع غرامات أو عقوبات لكل شخص يقوم بهدر المياه، حتى يتمكن جميع أفراد مجتمع الوطن العربي من الحصول على نصيبهم من المياه، وكذلك بالنسبة للأجيال القادمة من خلال سياسة التنمية المستدامة.

- يوضح الجدول التالي مستويات استغلال المياه في البلدان العربية.

الجدول رقم (1): مستويات استغلال الموارد المائية في الوطن العربي

معدل السحب السنوي من كمية الموارد المائية							
أقل من	25-10 %	70-26 %	100-71 %	101-201 %	201-500 %	1000- %1200	أكثر من 1200
جزر القمر جيبوتي	موريتانيا	الصومال لبنان فلسطين المغرب	الجزائر العراق السودان تونس	عمان سوريا الأردن مصر	البحرين اليمن قطر	ليبيا السعودية	الكويت الإمارات

المصدر: (الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020، صفحة 3)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة استغلال الموارد المائية في الوطن العربي تختلف من دولة لأخرى، وهذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها المساحة لكل بلد، ومساحة الأرض المزروعة باعتبارها تأخذ الحصة الأكبر من معدل السحب للموارد المائية، وعدد السكان في كل دولة، ومدى الاهتمام بالقطاع الفلاحي بشكل عام، وكذا طرق استخدام الموارد المائية.

2-3 المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية:

1.2.3 الموارد البشرية واليد العاملة:

بلغ عدد السكان في العالم العربي حوالي 463.1 مليون نسمة في سنة 2020، ما يعادل نسبة 5.6 من سكان العالم، ويعتبر معدل النمو الديمغرافي في الوطن العربي في تذبذب نسبي، وهذا راجع إلى الحروب والأزمة الصحية التي عانى منها العالم كوفيد 2019 مما أثرت على معدل النمو الديمغرافي في جميع دول العالم ودول العالم العربي على وجه الخصوص.

وتشكل اليد العاملة الزراعية نسبة 17.7 % من إجمالي اليد العاملة ما يعادل 135.8 مليون نسمة في الوطن العربي. (الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020).

الجدول الموالي يبين عدد السكان واليد العاملة في الوطن العربي خلال الفترة 2015-2020:

الجدول رقم (2): عدد السكان واليد العاملة في الوطن العربي خلال الفترة 2015-2020

2020	2019	2018	2017	2016	2015
------	------	------	------	------	------

دراسة تحليلية لوضع الأمن الغذائي في الوطن العربي

436.08	427.87	419.85	411.94	404.04	396.03	إجمالي السكان (مليون نسمة)
1.92	1.91	1.92	1.96	2.02	2.01	معدل النمو السنوي %
17.68	19.71	19.54	20.33	20.44	21.24	اليد العاملة الزراعية % من اليد العاملة الكلية
40.52	40.79	41.06	41.35	41.64	41.96	السكان الريفيون % من إجمالي السكان

المصدر: (الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020، صفحة 4)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تناقص وانخفاض في العمالة الزراعية حيث بلغت نسبة العمالة الزراعية عام 2015 نسبة 41.96 % من العمالة الكلية، وانخفضت عام 2020 حيث بلغت 17.68 % وهذا راجع إلى النزوح الريفي نحو المدن والتخلي عن الزراعة، والجدول الموالي يبين تطور نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية في الوطن العربي:

الجدول رقم (3): تطور معدل اليد العاملة الزراعية من العمالة الكلية في الدول العربية خلال الفترة 2016-2020

2020	2019	2018	2017	2016	
37.15	41	41	33.33	33.28	السودان
36.84	37.89	36.26	36.79	36.41	المغرب
34.52	31.93	32.45	36.43	37.25	جزر القمر
28.53	27.76	28.37	28.74	29.25	موريتانيا
25.13	25.96	25.71	24.33	24.51	اليمن
24.14	21.86	22.65	25.61	26.44	جيبوتي
22.52	21.21	21.36	24.03	23.47	الجزائر
20.87	19.52	19.5	22.09	22.39	مصر
16.69	15.94	16.4	16.77	17.62	العراق
14.09	13.4	13.83	14.31	14.81	ليبيا
13.12	11.45	11.82	14.57	14.64	تونس
12.7	14.4	11.91	12.1	12.38	لبنان
10.03	9.3	9.78	10.28	10.74	سوريا
6.71	6.47	6.33	6.69	7.36	فلسطين
3.63	2.86	3.66	3.98	4.01	سلطنة عمان
3.24	3.94	3.95	2.72	2.35	الأردن

السعودية	4.75	3.55	2.37	2.26	3.23
الكويت	1.96	1.89	1.81	1.74	1.85
الإمارات	1.86	1.67	1.43	1.36	1.58
قطر	1.21	1.24	1.22	1.6	1.32
البحرين	1.37	1	0.95	0.92	1.06
الدول العربية	20.44	20.33	19.54	19.71	17.68

المصدر: (الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020، صفحة 5)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل تطور اليد العاملة الزراعية مقارنة باليد العاملة الكلية في الدول العربية في انخفاض مستمر منذ عام 2016 إلى غاية عام 2020، وهذا راجع إلى لجوء الأفراد إلى الزحف نحو المدينة، كما أنه راجع إلى تدني مستوى الدخل لدى الأفراد في المجال الزراعي والفلاحي بشكل عام.

كما نلاحظ أن نسبة العمالة في القطاع الزراعي تختلف حسب موارد كل دولة عربية، حيث نجد أن الدول التي لديها موارد كبيرة في النفط والبترول نسبة اليد العاملة لديها في القطاع الزراعي منخفضة مقارنة مع الدول الأخرى.

2.2.3 معدل البطالة: تعتبر البطالة من الآفات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها معظم الدول، حيث تؤثر سلبا على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ففي ظل عدم وجود فرص العمل يؤدي ذلك إلى الفقر والجوع وعدم الحصول على غذاء صحي متوازن، ولذلك لا بد من توفير فرص العمل في المجال الريفي والزراعي وتدعيم هذا القطاع والاهتمام به وتقديم التسهيلات اللازمة والداعمة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي (الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020).

3.2.3 معدل التضخم:

يتمثل التضخم في ارتفاع المستوى العام للأسعار، أو زيادة كمية النقود المعروضة مقارنة مع السلع المعروضة، مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود، وبذلك ينعكس سلبا على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، خصوصا أن الحصة الأكبر من مداخيل الأفراد ذوي الدخل المحدود موجهة لاقتناء المواد الغذائية، وباعتبار التضخم أحد المؤشرات الأساسية التي تدرس وضعية الأمن الغذائي، حيث يلاحظ في الآونة الأخيرة زيادات كبيرة في أسعار مختلف المواد الغذائية مما يؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على الزيادة في معدلات الفقر، وظهور مختلف الآفات الاجتماعية، بالإضافة إلى

تأثيره على الاقتصاد الكلي، واختلال في ميزان التجارة الدولية (الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020).

4.2.3 الانفتاح التجاري: يعبر الانفتاح التجاري في نسبة مجموع الواردات والصادرات مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي لدولة معينة، وتعتبر الدول العربية الأكثر انفتاحاً على العالم، حيث تتميز بمواردها الطبيعية والنفطية التي تقوم بتصديرها إلى الخارج وفي المقابل تقوم باستيراد معظم المواد الغذائية والاستهلاكية من الخارج نظراً لقلّة تكلفتها مقارنة بالانتاج المحلي، مما يسمح بتوفير الغذاء اللازم لجميع الأفراد وفي الوقت المناسب من خلال تسريع حركة نقل السلع والبضائع (الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي في العربي، 2020).

والجدول الموالي يوضح معدلات البطالة والتضخم والانفتاح التجاري للوطن العربي وعلى مستوى العالم خلال الفترة 2015-2020.

الجدول رقم (4): معدلات التضخم والبطالة والانفتاح التجاري في الوطن العربي والعالم خلال

الفترة 2015-2020

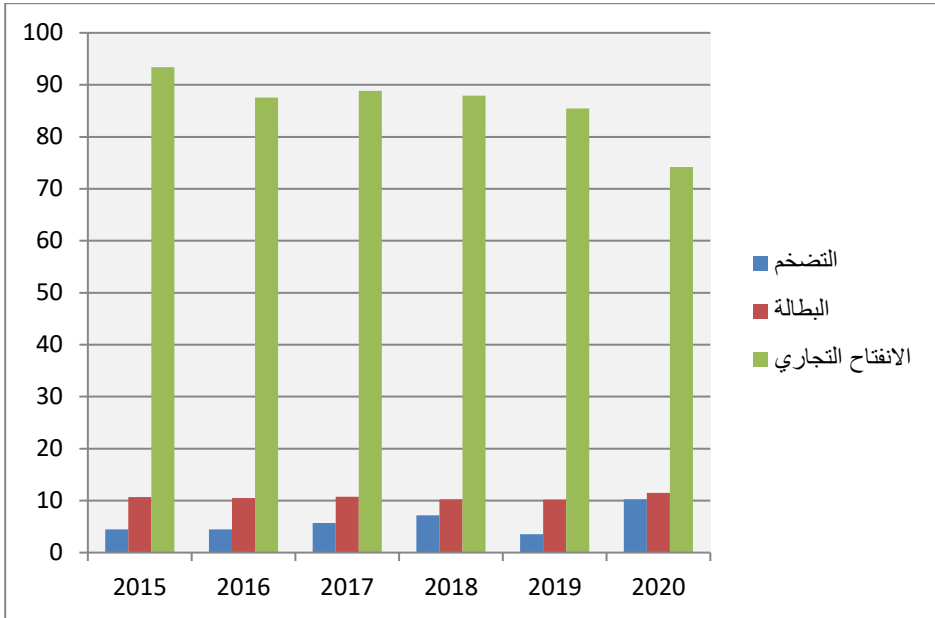
2020	2019	2018	2017	2016	2015		
10.28	3.51	7.164	5.68	4.48	4.49	الوطن العربي	التضخم
1.94	2.15	2.42	2.18	1.49	1.43	العالم	
11.48	10.21	10.26	10.72	10.51	10.71	الوطن العربي	البطالة
6.47	5.37	5.37	5.55	5.66	5.63	العالم	
74.19	85.46	87.93	88.82	87.56	93.37	الوطن العربي	الانفتاح التجاري
51.42	69.21	71.40	68.45	65.42	70.78	العالم	

المصدر: (الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020، صفحة 5)

يوضح الشكل الموالي معدلات التضخم والبطالة والانفتاح التجاري خلال الفترة 2015-2020 في الوطن العربي

الشكل رقم (2): معدلات التضخم والبطالة والانفتاح التجاري في الوطن العربي خلال الفترة

2015-2020



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على المعلومات في الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم حيث بلغ 4.49 عام 2015 إلى أن وصل عام 2020 معدل 10.28، وهذا راجع إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وكذلك بسبب التضخم المستورد للمواد الاستهلاكية في الوطن العربي حيث نلاحظ أن ارتفاع معدلات التضخم مرتبط كذلك بالانفتاح التجاري وما ينجر عنه من استيراد السلع والمواد الاستهلاكية بأسعار مرتفعة مما يساهم في ارتفاع معدلات التضخم، كما يلاحظ تذبذب في معدلات البطالة من عام 2015 إلى غاية 2020، إلا أن الانفتاح التجاري يلاحظ تناقص في مستوياته خاصة في عامي 2019-2020 وهذا راجع إلى الظروف الصحية التي يعيشها العالم بسبب جائحة كورونا.

3.3 التطور التكنولوجي الزراعي

1.3.3. الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي: تولي الحكومات عناية واهتمام كبيرين بالقطاع الزراعي من خلال تقديم تحفيزات للمستثمرين في القطاع الفلاحي، حيث تمنح لهم إعفاءات ضريبية وجبائية مختلفة بالإضافة إلى تمويل هذا القطاع الهام من خلال تقديم قروض مالية بأقل تكلفة، إلا أن الانفاق الحكومي للبحوث العلمية الزراعية والسمكية يختلف من دولة عربية لأخرى، ويعتبر محدوداً عموماً حيث تصل نسبته حوالي 2٪ في أغلبية دول الوطن العربي، وذلك نظراً لقلة الاستثمارات المتعلقة بالهياكل العلمية وتأطير المؤسسات في هذا المجال، ولهذا ينبغي الاهتمام ببرامج

التنمية الزراعية المستدامة من أجل الزيادة في توفير الغذاء الكافي وذو النوعية الجيدة وبأقل تكلفة من خلال تبني سياسة زراعية مستدامة.

2.3.3. استخدام الأسمدة والآلات الزراعية: يعتبر استخدام الصناعة المتطورة والتكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي إحدى أهم مستلزمات الإنتاج الزراعي، من أجل تسهيل وتسريع الدورة الإنتاجية، إلا أن الوطن العربي لا يزال يستخدم الأساليب التقليدية في الإنتاج الزراعي مما ينعكس سلباً على توفير الكميات المطلوبة للشعوب العربية، حيث أشارت الإحصائيات إلى أن متوسط استخدام الآلات الزراعية والأسمدة منخفضاً مقارنة مع المستوى العالمي، حيث وصل استخدام الأسمدة في الوطن العربي حوالي 83.3 كغ/هكتار عام 2020 (الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020).

3.3.3 الاستثمار الزراعي ومؤشر التوجه الزراعي: يعتبر الاستثمار في القطاع الزراعي منخفضاً في الوطن العربي بالمقارنة مع المستوى العالمي إذ أشارت الإحصائيات أن مؤشر التوجه الزراعي قدر عام 2020 بحوالي 0.29 مقارنة بحوالي 0.54 على المستوى الدولي، فرغم أهمية الاستثمارات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي إلا أنه لا يزال يعاني من ضعف نسبي رغم الامتيازات التي يحظى بها في مجمل البلدان العربية (الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020).

4.3.3 القدرات الإنتاجية والتحول الزراعي: توضح القدرات الإنتاجية من خلال استخدام ثمانية مؤشرات فرعية على النحو التالي:

- رأس المال البشري؛
- الموارد الزراعية الطبيعية؛
- الطاقة ومدى توافرها وكفاءة مصادرها؛
- المواصفات؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- المؤسسات ومدى جودتها التنظيمية وفعاليتها؛
- القطاع الخاص ودوره في الاستثمار،
- التجارة والتغيير الهيكلي ومدى حركة العمالة والموارد الإنتاجية الأخرى من الأنشطة الاقتصادية منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة الاقتصادية عالية الإنتاجية.

4.3 تأثير مختلف الأزمات والكوارث على الأمن الغذائي في البلدان العربية (الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2020).

1.4.3 الأزمات الاجتماعية (الحروب والنزاعات): لهذه الأزمات تأثير مباشر على الأمن الغذائي فهي تضعفه من خلال تجريف الأراضي وتدمير الآليات وقطع السبل إلى الأسواق وغير ذلك مما يؤثر سلباً على توفير الغذاء.

2.3.4 جائحة كورونا المستجد: على غرار دول العالم تعرضت البلدان العربية للوباء مما أثر سلباً على النشاط الاقتصادي وبالتالي على الأمن الغذائي.

3.3.4 الآفات والأمراض النباتية وتغير المناخ: أدى ظهور بعض الأمراض والحشرات والفطريات التي تصيب الحقول إلى خسائر المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية مما أثر سلباً على المواد الغذائية وبالتالي على الأمن الغذائي في الوطن العربي.

والجدول الموالي يوضح مؤشر مخاطر الأمن الغذائي في الوطن العربي:

البلد	2000	2005	2010
الأردن	45.5	37.3	42.2
الإمارات	5.9	2.4	1.7
البحرين	8.7	4.6	3.8
تونس	21.5	10.5	10.7
الجزائر	51.1	8.1	9.7
جيبوتي	72.1	65	54.4
السعودية	6.8	4.8	6.7
السودان	30.9	14.9	2.8
سورية	15.2	18.7	23.5
الصومال	36.9	78.1	95.7
العراق	10.8	7.2	2.3
عمان	5.3	3.5	2.7
قطر	2.7	0.9	2.0
الكويت	5.5	2.3	1.8

3.9	5.3	5.8	ليبيا
15.8	27.1	53.5	مصر
20.2	17.1	29.8	المغرب
4.2	25.1	22.7	موريتانيا
66.1	24.3	24.5	اليمن

الجدول رقم (5): مؤشر مخاطر الأمن الغذائي في البلدان العربية

(المصدر: (النجفي، 2013، صفحة 166)

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أنه يوجد تباين في معدلات مؤشر مخاطر الأمن الغذائي في مختلف الدول العربية، حيث نلاحظ انخفاض في مؤشر مخاطر الأمن في الدول الغنية بالموارد النفطية مقارنة مع الدول الفقيرة، وهذا يدل على أن الدول التي تتمتع بموارد طبيعية تتوفر على أعلى معدل من حيث الأمن الغذائي، حيث بلغ أدنى مستوى لمؤشر مخاطر الأمن الغذائي في دولة قطر بمعدل 0.9 عام 2005، وعلى العكس بلغ أعلى نسبة عام 2010 في دولة الصومال بمعدل 95.7.

4- اقتراح برامج لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي (محسن، 2014):

1.4 تنمية الموارد الطبيعية: ويمكن استعراض اتجاهات البرامج في هذا المجال من خلال:

- تنمية الموارد الأرضية والمائية من أجل الزيادة في الإنتاج الزراعي أفقياً ورأسياً من خلال التنوع والإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما يزيد من المساحة ويقنن الأراضي الزراعية؛
- إصدار القوانين والتشريعات التي تسهل استخدام الأراضي الزراعية؛
- الحفاظ على خواص التربة من خلال توجيه وإرشاد الفلاحين؛
- تشجيع ودعم برامج دعم المخصبات واستخدام الأسمدة العضوية؛
- تعزيز الإدارة المتكاملة للبيئات الساحلية والبحرية وتنمية المنتجات البحرية والمحميات الطبيعية؛
- إدارة عرض الموارد المائية بشكل كفؤ والاهتمام بتنمية الموارد من مختلف مصادرها؛
- حماية الموارد المائية وترشيد استخدامها.

2.4 تنمية الانتاج النباتي: وذلك من خلال:

- الرفع من قدرة الدول العربية على الاعتماد على الذات لتوفير مختلف الاحتياجات الغذائية الأساسية؛
- العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيض المواد الاستهلاكية الخارجية؛

- إتاحة الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية للشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص؛
- خلق فرص عمل جديدة ومنتجة.

أما في مجال الإطار السلي فإن الإطار العام للبرامج توجه التركيز على:

- الحبوب (القمح، الشعير، الذرة)؛
- المحاصيل التي تنتج مختلف الزيوت؛
- التمور والزيتون؛
- المنتجات من أصل حيواني.

3.4 تنمية الإنتاج الحيواني والثروة السمكية: وهذا يستدعي:

- تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال التربية وتحسين النسل وإيجاد سلالات عالية الإنتاج؛
- وضع برامج إرشادية وخدمية كفوءة قادرة على تحسين طرق الحفاظ على الثروة الحيوانية؛
- تشجيع مربي الماشية والقطاع الخاص على ضرورة الاستثمار في مشاريع الإنتاج الحيواني والألبان والبيض؛

- تشجيع إنشاء مشاريع الدواجن متكاملة الحلقات الإنتاجية والعمل على توسيعها؛
- توفير الأعلاف من خلال زراعتها بما يجعلها صالحة لدعم الإنتاجية في هذا المجال؛
- تهيئة الموارد المالية لغرض توفير احتياجات هذه البرامج؛

- الاهتمام بمتطلبات الإنتاج الحيواني من تخزين مبرد ومجمدات وأسواق حديثة لتسويق المنتجات، وتوفير الخدمات البيطرية الحديثة وتجهيزها بكل متطلباتها.

أما في مجال قطاع الثروة السمكية فتعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي، فهو يساهم مساهمة كبيرة في توفير البروتين الحيواني، بالإضافة إلى مساهمة القطاع في حصيلة الصادرات العربية، حيث بلغت عام 2008 نحو 2 مليون دولار، وتنطوي الثروة السمكية في الوطن العربي على إمكانات هائلة من المسطحات المائية والبرك والمستنقعات وسواحل بحرية تمتد نحو 22.4 ألف كلم، بالإضافة إلى إمكانات تربية الأسماك التي اتجهت الدول العربية إلى تطويرها، ولهذا يعتبر إنشاء البرنامج لتنمية تربية الأسماك في الموارد المائية العذبة سيعمل على تحقيق مايلي:

- تحقيق الوفرة في الإنتاج السمكي في الدول العربية التي تتوفر فيها على مياه داخلية والمساهمة في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي المحلي من الأسماك وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي؛

- تنمية ودعم المخزونات السمكية في الوسط العربي؛
- تدريب اليد العاملة في مجال تربية الأسماك.

4.4 تنمية الاستثمار الزراعي، وتطوير التمويل والائتمان الزراعي: وذلك من خلال:

- تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية؛
- إصدار التعليمات والقوانين التي تشجع الاستثمار وتزيد من فرصه؛
- تطوير وتنظيم عمل الجهاز المصرفي لغرض تسهيل الاجراءات المحفزة على الاستثمارات؛
- تشجيع قيام مناطق حرة وشركات مشاركة والسماح بإنشاء سندات متوسطة الأجل لتنشيط هذا المجال؛
- إعطاء أهمية للتمويل والإقراض الزراعي والعمل على إعادة هيكلة المصارف الزراعية مما يتناسب وأهداف هذه البرامج.

5.4 تنمية التصنيع والتسويق: وذلك من خلال:

- ضرورة تنمية أنشطة وخدمات التسويق والتصنيع الزراعي وفق أسس حديثة، وإعطاء دور للقطاع الخاص لقيادة هذا الجانب؛
- أهمية تحرير الأسواق والأسعار والتجارة المحلية بالاعتماد على آليات السوق؛
- إعطاء دور للقطاع الخاص وتقليل تدخل دور الدولة المباشر، واقتصار دور الدولة على المساندة والتنظيم والتحفيز والمتابعة؛
- مراجعة وتقييم التشريعات والقوانين المتعلقة بتنظيم السوق ومراقبة السلع المتداولة؛
- تأهيل وتطوير البنيات التحتية لتنظيم السوق بين الريف والمدينة.

6.4 تنمية البحوث الزراعية: وتشمل البحوث الزراعية الحديثة على العديد من المواضيع أبرزها:

- استخدام أحدث تقنيات الري؛
- استصلاح الأراضي التي تعاني من التصحر، الجفاف والملوحة؛
- استخدام تقنيات التلقيح الاصطناعي؛
- اعتماد الأصناف المحسنة من المحاصيل الحقلية؛
- الاعتماد على التقنيات الحيوية مثل الهندسة الوراثية أو الجينات، واستخدام البكتيريا والإنزيمات؛
- استخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل الحصول على أفضل المحاصيل الزراعية، وكذا تحسين الجينات والحصول على سلالات عالية الانتاج من الثروة الحيوانية.

يعتبر الأمن الغذائي أحد ركائز الأمن القومي بمفهومه الشامل، حيث له أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، لذا لا بد من العمل وبأقصى قدر ممكن من أجل صياغة وتبني استراتيجية غذائية شاملة تضمن توفير الغذاء الكافي للمواطن العربي وهذا يعتبر أبسط الحقوق التي يمكن أن يحصل عليها الإنسان، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن الوطن العربي يعاني من محدودية إنتاج الغذاء رغم توفر مختلف الموارد الطبيعية والبشرية والتقنية والمادية، وتوفر ما التجارب الدولية لتحقيق الأمن الغذائي، ولهذا على الدول العربية أخذ التدابير والإجراءات للحد من هذه الظاهرة، ومن ثم يتم قبول صحة الفرضية، وذلك من خلال:

- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الوطن العربي؛
- ضرورة النهوض بالقطاع الزراعي واتباع سياسة زراعية شاملة؛
- الاهتمام بتنمية الموارد المائية وترشيد استخداماتها من خلال استخدام أنظمة الري المتطورة؛
- ضرورة الاهتمام بالثروة الحيوانية وتعظيم عوائدها؛
- العمل على التحسين الوراثي من خلال استخدام البحوث الزراعية؛
- تطوير الصناعة الزراعية العربية من أجل رفع جودة المنتجات وفق المعايير العالمية؛
- ضرورة الحفاظ على البيئة خاصة في ظل التغيرات المناخية.

- 6- المراجع

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2020). *أوضاع الأمن الغذائي العربي*. جامعة الدول العربية.
- حفناوي أمال. (2023). دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء. *مجلة إضافات اقتصادية* ، 17-18.
- ذياب الكبيسي عبد الجبار محسن. (2014). *تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي خلال القرن الواحد والعشرون*. عمان: دار امانة للنشر والتوزيع.
- سالم توفيق النجفي. (2013). *سياسات الأمن الغذائي العربي : حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير (رؤية للمستقبل)*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الخالق أودينة، عائشة العلمي. (2025). سبل تعزيز الأمن الغذائي في الوطن العربي. *مجلة البحوث والدراسات العلمية* ، 07.
- عبد الخالق جودة، و كريمة كريم. (2015). *الأمن الغذائي العربي: ثنائية الغذاء والنفط*. المركز العربي - للأبحاث ودراسة السياسات.
- عبد الله عاشوري. (2024). الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه. *مجلة القانون، المجتمع والسلطة*، 335-337.
- علاء الدين جدي، عبد الله أمينة سرير. (2023). واقع الأمن الغذائي المغربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة (2018-2020). *مجلة السياسة العالمية* ، 231.
- غربي فوزية. (2011). *الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر*. بيروت: مركز دراسات الأبحاث العربية.
- محمد رفيق أمين حمدان. (1999). *الأمن الغذائي: نظرية ونظام وتطبيق*. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
- ناصر مراد. (2010). *سياسة تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية - حالة الجزائر* -. *مجلة جديد الاقتصاد* ، 47.
- وسيلة واعر، قومية دوفي. (2021). دراسة تحليلية لوضع الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018. *مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية للطاقت المتجددة* ، 82.
- وهيب زبيري. (2017). *التحديات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي*. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.